

## آليات إصدار الاتفاقيات الدولية في دولة قطر

كجزء من متطلبات اجتياز الدورة التدريبية الإلزامية الثالثة عشرة للباحثين القانونيين الجدد للعام الدراسي 2015/2014 في مركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل

انجز السيد عبدالله البريدي الباحث القانوني بإدارة الاتفاقيات والتعاون الدولي بحثاً في نطاق متطلبات الدورة التدريبية 13 للباحثين القانونيين الجدد بمركز الدراسات القانونية والقضائية ونال عن رسالته تقدير (امتياز)، وقد توزع البحث على خمسة فصول وكالاتي:

الفصل الأول: فصل تمهيدي تم فيه تناول مشكلة البحث وأهمية البحث وأهداف البحث والمنهجية المعتمدة. الفصل الثاني: بعنوان التعريف بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول التعريف بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، أما المبحث الثاني فيتناول عرض تاريخ عقد المعاهدات وتطورها التاريخي، وأما المبحث الثالث سيتناول اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969م. وتناول الفصل الثالث أنواع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وشروط انعقادها في مبحثين متتاليين، الأول: تصنيف المعاهدات والاتفاقيات حسب الموضوع، والشكل، وأطرافها، ويتناول المبحث الثاني شروط صحة انعقاد المعاهدة أو الاتفاقية. أما الفصل الرابع فقد تم تخصيصه لمراحل إعداد وإبرام المعاهدات والاتفاقيات وعلى مبحثين يتناول الأول عناصر صياغة مكونات الاتفاقية، والثاني تناول المفاوضات وصياغة الاتفاقية. وتم تخصيص الفصل الخامس لبحث دور الجهات القطرية في صياغة وتدقيق مشاريع الاتفاقيات الدولية وعلى أربعة مباحث تناول الأول دور الوزارة أو الجهة المعنية بموضوع الاتفاقية. وتناول الثاني: دور وزارة العدل ووزارة الخارجية، وتناول الثالث دور مجلس الوزراء ومجلس الشورى والآخر تناول وثيقة التصديق ومرسوم التصديق.

ابتدأ الباحث رسالته بالقول: (ليس ثمة شك في أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية لعبت دوراً مهماً في تطوّر القانون الدولي في مختلف المجالات، ابتداءً من شؤون الحرب والسلام، وانتهاءً بالتعاون الاقتصادي والأمني والثقافي والمساعدات الفنية، وبذلك فإن المعاهدات والاتفاقيات صارت لازمة من لوازم تطور العلاقات الدولية وتوثيق وشائج الصلة بين الدول.. وبصفتي أحد العاملين في إدارة الاتفاقيات والتعاون الدولي بوزارة العدل، فإني أأمل أن تكون دراستي هذه دليلاً إسترشادياً لأخواتي وإخواني العاملين في الإدارة المذكورة، وتعريفاً بالآليات العمل المتبعة في

إبرام ونفاذ الاتفاقيات الدولية في دولة قطر، كما أنها ستكون مرشداً للمعنيين بإبرام الاتفاقيات الدولية لدى مختلف وزارات الدولة، من خلال التركيز على أحكام الدستور القطري الدائم، والأدوات التشريعية النافذة في دولة قطر المتصلة بإجراءات عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية).

أدت المعاهدات دوراً لا يُمكن إنكاره في تطور القانون الدولي في شتى المجالات، ابتداءً من مسائل الحرب والسلام وانتهاءً بالتعاون الاقتصادي والمساعدات الفنية وعليه، فإنها تحتل اليوم مكانة متميزة في تنظيم العلاقات الدولية، وتعد من المصادر الأصلية للقانون الدولي العام، ومصدراً رئيسياً للالتزامات الدولية.

ولابد من التنويه هنا الى انه ليس كل ما يصدر عن الدول في اطار علاقاتها الدولية يدخل في عداد المعاهدات الدولية، وبالتالي لا يمكن التمسك ببعض التصرفات الصادرة عن الدول على أساس أنها معاهدات دولية. ولهذا فقد حاول الفقه الدولي وضع تعريفٍ محددٍ للمعاهدة الدولية من خلال وضع شروط ومعايير معينة منعاً لأي خلط بينها وبين غيرها من المفاهيم القريبة عنها.

الباحث القانوني / عبدالله البريدي .